العلاقة السببية بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019

The causality relationship between migrant remittances and economic growth in Algeria during the period 1970-2019

بوطالبي هشام*[1]، بن سعيد محمد [2]

[1] جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس (الجزائر)، boutalbihichem@yahoo.com

[2] جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس (الجزائر)، benssaide@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/09/03 تاريخ القبول: 2021/11/04 تاريخ النشر: 2021/11/06

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى اختبار العلاقة السببية بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1970-2019، وذلك بالاعتماد على عدد من أدوات التحليل القياسي كاختبارات السكون للسلاسل الزمنية، واختبار السببية المطور لغرانجر (Granger) في المدى الطويل الذي اقترحه (Toda & Yamamoto 1995)، وقد بينت نتائج الدراسة القياسية عن وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من التحويلات المالية للمهاجرين الى نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الجزائر

الكلمات الدالة: التحويلات المالية للمهاجرين ،النمو الاقتصادي، اختبار السببية لتودا ياماموتو، الجزائر

تصنيفات JEL : B23، F22، O11

Abstract:

This research paper aims to test the causal relationship between the remittances of immigrants and economic growth in Algeria during the period from 1970-2019, by relying on several econometric analysis tools such as time series stationarity tests and the developed causality test for Granger in the long term that was proposed by (Toda & Yamamoto 1995), the results of the econometric study showed the existence of a causal relationship one direction from the remittances of immigrants to the growth of per capita gross domestic product in Algeria

Keywords: Migrant remittances, economic growth, causality test Toda Yamamoto, Algeria.

JEL Classification Codes: B23 ,F22,O11

* المؤلف المرسل.

المقدمة

تحظى دراسات ظاهرة الهجرة الدولية في السنوات الاخيرة باهتمام كبير سواء على مستوى الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بقضايا الهجرة الدولية أو على مستوى الدول المرسلة والمستقبلة لتدفقات الهجرة، والسبب في هذا الاهتمام الكبير يعود بالدرجة الأولى الى نمو تدفقاتها في مختلف مناطق العالم حيث قدر عدد المهاجرين الدوليين في سنة 2018 بأكثر من 266 مليون مهاجر دولي ما يعادل 3.2% من إجمالي سكان العالم يعيشون خارج أوطانهم الأصلية، فلا نكاد نجد أي دولة في العالم لم تتأثر بظاهرة الهجرة الدولية سواء كانت دولة إرسال أو استقبال أو دولة عبور، من جهة أخرى فان الهجرة الدولية أصبحت تأثر بشكل مباشر على اقتصاديات البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة وهذا التأثير المزدوج جعلها محل اهتمام كبير سواء على الصعيد الأكاديمي، أو على الصعيد المؤسساتي خاصة في ظل الدور المهم الذي أصبحت تلعبه الهجرة في التنمية الاقتصادية بالدول النامية من خلال قنوات تأثيرها المتعددة.

إن التوجه العالمي حاليا بقيادة هيئة الأمم المتحدة (ONU) من خلال مؤسساتها المختلفة يدعو إلى ضرورة إدراج الهجرة الدولية ضمن الاستراتيجية العالمية للتنمية كما يعتبرها وسيلة للتعاون الاقتصادي والتقارب الثقافي بين مختلف الشعوب وفي هذا الإطار نشير إلى مبادرة الأمم المتحدة بإنشاء اللجنة العالمية للهجرة في سنة 2003، بهدف زيادة الاهتمام وتنسيق الجهود العالمية حول قضايا الهجرة الدولية، وفي سنة 2005 دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة للتحضير الى الحوار رفيع المستوى حول الهجرة الدولية الذي أصبح ينعقد بشكل دوري في كل سنة، فالهجرة تؤثر على التنمية في دول المنشأ على عدة مستويات اقتصادية، اجتماعية وثقافية فعلى الصعيد الاقتصادي تلعب التحويلات المالية للمغتربين دورا مهما في التنمية، حيث تشير بيانات المنظمات الدولية كالبنك العالمي في إطار تقريره السنوي (موجز الهجرة والتنمية) إلى أن التحويلات أصبحت واحدة من أهم مصادر التمويل الخارجي للعديد من البلدان النامية بعد الاستثمار الاجنبي المباشر(FDI)، حيث قدر حجم التحويلات في سنة 2018 بحوالي 689 مليار دولار، كما أشارت توقعات البنك العالمي أن التحويلات سوف تصل إلى ما يقرب 747 مليار دولار في سنة 2020 وهي بذلك تأتي مباشرة خلف الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الأهمية، والتحويلات تؤثر على اقتصاديات البلدان النامية على عدة مستويات كمساهمتها المباشرة في خفض مستويات الفقر وتحسن توزيع الدخل، تمويل المشاريع الصغيرة، إضافة الى دورها في تحفيز النمو الاقتصادي وتعديل اختلال ميزان المدفوعات إلى غيرها من آثار متنوعة.

إن الجزائر كغيرها من البلدان النامية المرسلة للهجرة بامتلاكها لواحدة من أكبر الجاليات العربية والافريقية في الخارج، كما أنها تستقبل لنسبة معتبرة من تحويلات مغتربيها، حيث تشير المعطيات الإحصائية إلى أن تحويلات المهاجرين الجزائريين تأتي مباشرة خلف عائدات قطاع المحروقات كأهم مصدر لجذب العملة الصعبة الى الجزائر، وهي تفوق حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تتجاوز مجموع عائدات القطاعات التصديرية الأخرى خارج قطاع المحروقات، والدراسات الحالية على الرغم من قلتها تشير إلى أهمية تحويلات المغتربين ودورها الفّعال في تحفيز التنمية في الجزائر وخفض مستويات الفقر والبطالة بين الأسر المستقبلة لها رغم الصعوبات

والعراقيل التي تواجه المهاجرين في تحويل أموالهم إلى الجزائر في ظّل ضعف أداء المنظومة المالية بشكل عام والمنظومة المصرفية بوجه خاص، حيث ما زالت تكاليف تحويل الأموال من الخارج الى الجزائر مرتفعة نوعا ما مقارنة مع عدد من البلدان النامية، إضافة إلى بطئ المعاملات المالية وثقل الإجراءات عند تحويل الأموال من الخارج الى الجزائر، فضلا عن وجود سوق موازي واسع للصرف في الجزائر يجعل أكثر من 50% من أموال المغتربين تمر عبر القنوات الموازية بعيدا عن المؤسسات المالية الرسمية، ولعل هذا ما يفسر ضعف حجم تحويلات الجالية الجزائرية التي لم تجاوز عتبة 2 مليار دولار مقارنة مع دول الجوار، خاصة مع المغرب الذي يستقبل أكثر من 7.4 مليار دولار من أموال المغتربين في الخارج، لكن على الرغم من ذلك تبقى تحويلات المهاجرين الجزائريين تمثل واحدة من أهم المصادر المالية الخارجية التي يمكن الاعتماد عليها بشكل فّعال في تمويل التنمية المحلية وعلى هذا الأساس يمكن طرح السؤال التالي:

إشكالية الدراسة:

- هل توجد علاقة سببية بين تّدفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين والنمو الاقتصادي بالجزائر؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تؤثر التحويلات المالية للمهاجرين على اقتصاديات البلدان المستقبلة ؟
- كيف هو واقع التحويلات المالية للمهاجرين في الجزائر، وما مدى أهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني؟
- هل استطاعت الجزائر أن تستفيد من تحويلات مغتربيها في الخارج في تفعيل التنمية المحلية قياسا بحجم الجالية الوطنية في الخارج والإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها ؟

فرضيات الدراسة:

– نظرا للطابع الاجتماعي الذي تمتاز به التحويلات المالية للمغتربين بانتقالها المباشر من المهاجر الى افراد أسرته في بلده الأصلي، وتخصصيها للإنفاق النهائي على الاحتياجات الأساسية للأسر المستقبلة، أو في تمويل المشاريع الاستثمارية فهي تؤثر على النمو الاقتصادي في البلد الأصلي .

– تتأثر تّدفقات التحويلات المالية للمغتربين بالظروف الاقتصادية في البلد الأصلي، خاصة تقلبات معّدلات النمو الاقتصادي التي تنعكس على الأوضاع الاجتماعية للأسر المستقبلة وعلى حجم التحويلات التي تستقبلها.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من الاهتمام الكبير الذي أصبحت تحظى به ظاهرة الهجرة الدولية في السنوات الأخيرة ومساهمتها المباشرة في تنمية اقتصاديات البلدان المستقبلة من خلال قنوات تأثيرها المختلفة كهجرة رأس المال البشري، واستثمارات المهاجرين العائدين، والشبكات العرقية للمهاجرين في الخارج ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية وتسهيل تدفق التجارة الخارجية، إضافة الى تّدفق التحويلات المالية للمغتربين التي أصبحت تمثل مصدر تمويل جد مهم للعديد من البلدان النامية بما فيها الجزائر.

منهجية الدراسة:

فيما يخص المنهجية المتبعة في دراستنا الحالية فقد اعتمدنا بشكل أساسي على المنهج التحليلي في استعراضنا للإطار النظري المفسر للعلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في البلدان المستقبلة وذلك بالاستعانة بنتائج عدد من الدراسات السابقة، إضافة إلى المنهج الوصفي في عرضنا لتطور تدّفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين وواقعها الحالي، إضافة إلى المنهج التجريبي عند القيام بالدراسة القياسية بهدف تحليل العلاقة السببية بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1970-2019 وذلك بالاعتماد على عدد من أدوات التحليل القياسي، كاختبار جذور الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية، واختبار السببية في المدى الطويل بالاعتماد على منهجية تودا ياماموتو (Toda & Yamamoto 1995) .

هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا هذه الورقة البحثية إلى أربعة محاور أساسية مسبوقة بمقدمة وتنتهي بخلاصة ونتائج الدراسة، حيث اشتمل المحور الأول على تحليل الاطار النظري الخاص بالعلاقة بين التحويلات المالية والنمو الاقتصادي في دول المنشأ، اما المحور الثاني فتضمن مراجعة أهم الدراسات السابقة حول العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في البلدان الأصلية، أما المحور الثالث فتطرقنا من خلاله لواقع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين وذلك من خلال استعراض تطورها وأهميتها مقارنة مع الدول المغاربية الأخرى، وآليات تأثيرها على التنمية في الجزائر بالاستعانة بنتائج بعض الدراسات السابقة، أما المحور الرابع من هذه الورقة فقد خصصناه للدراسة القياسية من خلال استعراض منهاجيتها وأهم نتائجها .

المحور الأول: الاطار النظري للعلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في دول المنشأ:

تختلف الآليات التي تؤثر من خلالها التحويلات المالية للمغتربين على اقتصاديات البلدان المستقبلة، حيث تقسم الدراسات آثار التحويلات على المستوى الاقتصادي إلى أثار اقتصادية جزئية (Microéconomique) أي على مستوى الوحدات المتلقية للتحويلات كعائلات المهاجرين ومجتمعاتهم الصغيرة من خلال مساهمتها المباشرة في زيادة مستوى دخل الأسر والتخفيف من حدّة الفقر وخفض حدة التباين في توزيع الدخل وإحداث تراكم رأس المال البشري، وآثار على المستوى الاقتصادي الكلي (Macroéconomique) أي على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلد المتلقي للتحويلات كدورها في تحفيز النمو الاقتصادي والتأثير على توازن ميزان المدفوعات وعلى سعر الصرف الحقيقي، واستدامة تحمل الدين العام، كما تقسم بعض الدراسات آثار التحويلات المالية للمهاجرين حسب المدى الزمني لتأثيرها إلى آثار اقتصادية في المدى القصير من خلال مساهمتها في تحسن دخل العائلات وخفض معدّلات الفقر، وخفض حدّة التباين في توزيع الدخل، وآثار اقتصادية للتحويلات على المدى الطويل من خلال دورها في تراكم رأس المال البشري وتأثيره على معدّلات النمو الاقتصادي والتنمية في دول المنشأ.

وعلى العموم فان جل الدراسات المهتمة بتحليل آثار التحويلات المالية للمغتربين قد ركزت وبشكل كبير على دورها في تحفيز النمو الاقتصادي في البلدان الأصلية، حيث يمكن لها أن تساهم بشكل مباشر في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال عدة آليات، بداية برفع معدّلات الاستهلاك عن طريق زيادة دخل الاسر المستقبلة

للتحويلات وبالتالي تنشيط الطلب الداخلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، لكن هذا التأثير يبقى مشروطا بطبيعة الهيكل الاقتصادي للبلدان المستقبلة للتحويلات، فاذا كانت هذه البلدان تعتمد بدرجة كبيرة على قطاع العالم الخارجي (الاستيراد) في تلبية احتياجاتها الأساسية خاصة من السلع الاستهلاكية فتدفّق التحويلات في هذه الحالة يساهم في زيادة معدّلات الاستيراد من العالم الخارجي وهذا يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل من خلال تحفيز الطلب الكلي بمستويات تفوق الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الوطني ما يؤدي في غالب الأحيان الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار وعجز في ميزان المدفوعات وارتفاع في مستوى سعر الصرف الحقيقي، أما في حالة ما اذا كانت اقتصاديات البلدان المستلقية للتحويلات تعتمد على الانتاج المحلي في تلبية احتياجاتها الداخلية، فالتحويلات في هذه الحالة تساهم في تنشيط الطلب الداخلي من خلال ما يعرف بأثر المضاعف (L'effets multiplicateurs) أي أنّ الزيادة في معدّلات الاستهلاك تكون مرفقة بزيادة في معدّلات الاستثمار ومعدّلات التشغيل وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.

من جهة أخرى يمكن للتحويلات المالية أن تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي في البلدان الأصلية من خلال رفع معدّلات الاستثمار الخاص عبر تمويل المشاريع الاستثمارية، حيث يقوم المهاجر بادخار جزء مهم من أمواله استعداد للعودة إلى بلده الأصلي بهدف تأسيس مشاريع استثمارية خاصة كإنشاء مؤسسة مصغرة يستطيع من خلالها استثمار أمواله عند عودته إلى بلده الأصلي، وفي هذا الخصوص أوضح (McCormick & Wahba, 2001) أهمية التحويلات المالية للمهاجرين في إزالة قيود تمويل المشاريع الاستثمارية الخاصة في مصر، كما أشار (Woodruff & Zenteno, 2007) الى أهمية التحويلات المالية في تمويل المشاريع المصغرة في المكسيك، كما يمكن للتحويلات أن تساهم في رفع معدّلات النمو الاقتصادي في البلدان الأصلية من خلال مساهمتها في تطوير القطاع المالي وقد اثبتت عدة دراسات عن وجود علاقة تكاملية بين التحويلات المالية، التطور المالي والنمو الاقتصادي في البلدان الأصلية، حيث أشار (Mundaca . G, 2009) من خلال دراسة شملت عينة من بلدان أمريكا اللاتينية ودول منطقة الكاريبي أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في دول المنشأ اذا ما كانت تمر عبر الوسطاء الماليين (البنوك والمؤسسات المالية) كما أنّها تساهم في تطوير الأسواق المالية في بلدان المقصد، حيث كلما كانت نسبة التحويلات المالية بالنسبة للناتج الداخلي الخام تفوق 10% تؤدي إلى نمو الدخل الفردي بحوالي 3.49%، فضلا عن دورها في خفض معدّلات الفقر والتقليل من حدّة التباين في توزيع الدخل وهذا يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، من جهة أخرى تؤثر التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في البلدان الأصلية من خلال مساهمتها المباشرة في تراكم رأس المال البشري على اعتبار أن جزء مهم منها يوجه لتمويل النفقات الأساسية بالنسبة للأسر المستقبلة كنفقات الصحة والتعليم، فضلا عن دورها في تأخير الدخول المبكر لسوق العمل لدى بعض الفئات المستقبلة لها كالأطفال والنساء مقابل زيادة الوقت المخصص للتعليم وهذا يكون له تأثير إيجابي في المدى الطويل على تراكم رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في البلدان المستقبلة، وعلى العموم نستطيع القول أن آليات تأثير التحويلات

على النمو الاقتصادي في البلدان المستقبلة هي كثيرة ومتنوعة وتختلف من بلد لأخر تبعا لاختلاف خصوصيات كل دولة.

المحور الثاني: الدراسات السابقة حول العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في الدول المستقبلة.

مع زيادة أهمية التحويلات المالية للمهاجرين كمصدر خارجي مهم للتمويل، وآلية فعالية لتحفيز التنمية في بلدان المرسلة للمهاجرين خاصة مع بداية الألفية الجديدة، حاولت العديد من الدراسات تحليل أثرها على اقتصاديات البلدان المستقبلة على عدة مستويات من خلال تأثيرها على النمو الاقتصادي، وميزان المدفوعات، ومستوى سعر الصرف الحقيقي، اضافة الى تأثرها على تراكم رأس المال البشري نتيجة اعادة استخدامها في تمويل نفقات التعليم والصحة في الأسر المتلقية لها، لكن بالرغم من ذلك فان جل الدراسات ركزت على تحليل أثر التحويلات على النمو الاقتصادي في البلدان المستقبلة ومن أبرز هذه الدراسات نجد دراسة (Chami. R & al, 2003) التي حاولت اختبار أثر التحويلات المالية للمهاجرين على مستويات الفقر والأداء الاقتصادي الكلي في عينة من البلدان النامية شملت حوالي 113 دولة، واعتمدت على البيانات المدمجة للتحويلات المالية للعمال والتحويلات الشخصية، إضافة إلى تحويلات المهاجرين وأشارت نتائجها أن التحويلات المالية للمهاجرين لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي في البلدان المستقبلة، في الجهة المقابلة أوضح (Guiliano, P & Ruiz-Arranz, M, 2006) في إطار دراسة شملت عينة تظم 73 دولة أنّ التحويلات المالية تؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض على اعتبار أنّها تمثل بديلا لتمويل الاستثمار وتعمل على التخفيف من القيود الائتمانية التي تواجه الدول النامية، كما أشارت دراسة لصندوق النقد الدولي (IMF, 2005) حاولت اختبار أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في عينة من البلدان النامية مكّونة من 101 دولة خلال الفترة الممتدة بين 1970-2003 كشفت نتائجها إلى عدم وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحويلات المالية للمهاجرين ونصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي الخام بل على العكس من ذلك فإنّ التحويلات المالية تؤثر في عدد من المتغيرات كمعدّل الاستثمار ومستويات التعليم، وفي دراسة أخرى للبنك العالمي (World Bank, Global Economic Prospects, 2006) حاولت تحليل أثر التحويلات المالية للمهاجرين على عينة من البلدان المستقبلة مكونة من 67 بلد خلال الفترة الممتدة بين 1991-2005 بالاعتماد على عدد من المتغيرات كنصيب الفرد من الناتج، حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص، مؤشر الاستقرار السياسي، معدّل الانفتاح الاقتصادي، معدّل التضخم، سعر الصرف، المستوى التعليمي، الاستهلاك الحكومي كشفت نتائجها إلى وجود علاقة إيجابية بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي سواء في حالة إدراج معدّل الاستثمار في النموذج المقدّر أوفي حالة عدم إدراجه، من جهة أخرى حاول كل من (Pradhan & al, 2008) اختبار العلاقة بين التحويلات المالية والنمو الاقتصادي في عينة مكّونة من 39 دولة نامية خلال الفترة الممتدة بين 1980-2004، باستخدام البيانات المدمجة ونموذج الآثار الثابتة والعشوائية، وأشارت نتائجهم إلى وجود علاقة مباشرة بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في عينة البلدان التي شملتها الدراسة، كما حاول (Tansel & Pınar, 2010)

دراسة أثر التحويلات المالية للمهاجرين على المتغيرات الاقتصادية الكلية في تركيا خلال الفترة الممتدة بين 1964-2003 باستخدام نموذج ديناميكي للمعادلات الهيكلية خاص بالطلب الكلي مكّون من الاستهلاك الكلي، الاستثمار الكلي، الواردات والدخل القومي، حيث كشفت نتائجهم الى أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر بشكل ايجابي على الاستهلاك، الواردات والدخل القومي ثم ينخفض تأثيرها تدريجيا في المدى الطويل، وفي نفس الاطار هدفت دراسة (Nsiah & Fayissa, 2011) الى اختبار العلاقة السببية بين التحويلات المالية والنمو الاقتصادي في عينة مكونة من 64 دولة نامية من إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي خلال الفترة الممتدة بين 1987-2007 بالاعتماد على البيانات المدمجة ومنهجية التكامل المشترك، وأشارت نتائجها أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، كما حاول (Ben mim & Ben ali , 2012) تحليل القنوات التي تحفز من خلالها التحويلات المالية للمهاجرين النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA) خلال الفترة الممتدة بين 1980-2008 باستخدام البيانات المدمجة لعدد من المتغيرات كنصيب الفرد من الناتج، الإنفاق الحكومي، معدّل الانفتاح، معدّل الاستثمار، معدّل النمو السكاني، المستوى التعليمي، وأشارت نتائجها أنّ النسبة الكبيرة من التحويلات توجه للاستهلاك النهائي وهذا يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي، كما أنّها تدعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة تراكم رأس المال البشري، أما في الجزائر نجد دراسة (Belmimoun & al, 2014) التي هدفت الى تقييم أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين 1970-2010 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM) حيث اعتمد الباحثون على عدد من المتغيرات كنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، التحويلات المالية للمهاجرين، التراكم الخام للأصول الثابتة، الاستهلاك العائلي، وأشارت نتائجهم إلى وجود أثر سلبي للتحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي سواء في المدى القصير أو المدى الطويل حيث تؤدي زيادة التحويلات بنسبة 1% إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج بنسبة 0.02% في المدى القصير و0.002% في المدى الطويل، أما دراسة (Ramirez, 2014) التي هدفت إلى تحليل الآثار الممكنة للتحويلات المالية للمهاجرين في المكسيك مقارنة مع التدفقات المالية الخارجية الأخرى كالاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة الممتدة بين 1970-2010 واعتمدت على نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) فقد بينت نتائجها أنّ التحويلات المالية لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي وأثر ضعيف على نمو العمالة، من جهة أخرى حاولت دراسة (Atabaev & al , 2014) اختبار العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في جمهورية قرغستان بين 2005-2012 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الشعاعي (VAR)، وأشارت نتائجها أنّ التحويلات المالية للمهاجرين لها أثر إيجابي على مدخلات ومخرجات اقتصاد قرغستان في المدى القصير وأثر سلبي على سعر الصرف الحقيقي، وفي الأردن نجد دراسة (Assaf, 2015) التي حاولت اختبار أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين 1975-2013 بالاعتماد على عدد من المتغيرات الاقتصادية كالناتج الإجمالي، التحويلات المالية، الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، حجم العمالة وأشارت نتائجها أنّ التحويلات المالية تأثر بشكل ايجابي على الناتج الإجمالي في الأردن، كما نجد دراسة (Marzovilla

(Mele, 2015 & التي حاولت تحليل العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي ونظام سعر الصرف في المغرب خلال الفترة الممتدة بين 1980-2013 باستخدام منهجية الانحدار الذاتي الشعاعي (VAR) وأشارت نتائجها أنّ التحويلات المالية تعد محرك أساسي للنمو الاقتصادي في المغرب لذلك ينبغي على الحكومة وضع سياسات فعالة لسعر الصرف لزيادة آثرها، من جهة أخرى حاولت دراسة (Lim & Simmons, 2015) التي أجريت على عينة من دول الكاريبي تقييم مدى تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين 1975-2010 وذلك باستخدام البيانات المقطعية البانل وأشارت نتائجها الى عدم وجود أي علاقة معنوية بين التحويلات المالية ونمو الدخل الفردي والاستثمار الخاص، في الجهة المقابلة كشفت عن وجود علاقة طويلة الاجل بين التحويلات والاستهلاك الخاص وهذا ما يؤكد على أن التحويلات في دول هذه المنطقة تخصص للإنفاق على الاحتجاجات اليومية، كما حاول (Salahuddin & Gow, 2015) دراسة العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في عينة من البلدان الآسيوية النامية كالهند، باكستان، بنغلاديش، الفلبين خلال الفترة الممتدة بين 1977-2012 باستخدام البيانات المدمجة، وأشارت نتائجهم إلى وجود علاقة توازنية قوية بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في هذه البلدان، أما في مصر فنجد دراسة (نجا علي عبد الوهاب، 2015) التي هدفت الى تقييم أثر التحويلات المالية للعاملين في الخارج على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين 1975-2012 من خلال تقدير نموذج يضم بعض محدّدات النمو الاقتصادي كالاستثمار الاجنبي المباشر، التحويلات المالية، الصادرات والتكوين الخام لرأس المال الثابت وذلك بالاعتماد على عدد من الطرق القياسية الخاصة بتحليل السلاسل الزمنية كاختبار التكامل المشترك بالاعتماد على منهج الحدود في إطار نماذج (ARDL)، إضافة الى اختبار التكامل المشترك لجوهانسون وطريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS)، حيث كشفت نتائج هذه الدراسة عن وجود أثر ايجابي للتحويلات على النمو الاقتصادي في مصر في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فهي تأثر بشكل سلبي على النمو نظرا لأنها توجه بشكل أساسي للاستهلاك النهائي، أما في تونس نجد دراسة (Kouni .M, 2016) التي حاولت اختبار العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين 1987-2012 باستخدام بيانات مقطعية لعدد من القطاعات الاقتصادية كالزراعة، الصناعة والخدمات، وأشارت نتائجها أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي في تونس بالرغم من ضعف حجمها الموجه للاستثمار مقارنة مع الاستهلاك، فكل زيادة في حجم التحويلات المخصصة للاستثمار بحوالي 1% تؤدي إلى زيادة الناتج الاجمالي بحوالي 1% إلى 4%، من جهة أخرى حاول (Bouoiyour & al , 2016) اختبار عوامل تقلبات النمو الاقتصادي في المغرب من خلال التحويلات المالية للمهاجرين والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة بين 2000-2009 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين (GARCH) وكشفت نتائجهم على أنّ تقلبات النمو الاقتصادي في المغرب هي أقل استجابة للتغيرات في حجم التحويلات المالية للمهاجرين مقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر، كما حاول (Tolcha & Rao, 2016) تقييم أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في إثيوبيا خلال الفترة الممتدة بين 1981-2012 باستخدام نموذج (ARDL) وأشارت نتائجهم إلى

تأثير التحويلات المالية بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير وبشكل سلبي في المدى الطويل، كما أشارت دراسة (Tabit & Moussir, 2017) التي حاولا من خلالها تحليل أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة الممتدة بين 1975-2014 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، اضافة الى نموذج الانحدار الذاتي الشعاعي (VAR) وكشفت نتائجهم أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تأثر بشكل ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في المغرب، كما بينت نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية (The impluse respenses) على أنّ حدوث صدمة في التحويلات المالية للمهاجرين يؤثر بشكل ايجابي على الناتج الداخلي الخام، الاستثمار الخاص والاستهلاك النهائي للأسر في المغرب، أما دراسة (Afrin & al, 2018, pp. 1340-1353) التي حاولت تحليل أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في عينة من بلدان جنوب آسيا تظم الهند، باكستان، بنغلاديش خلال الفترة الممتدة بين 1981-2015 باستخدام البيانات المدمجة وبالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي الشعاعي (VAR) واختبار السببية والتكامل المشترك فقد أشارت نتائجها أنّ التحويلات المالية تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في بنغلاديش، كما أنّ العلاقة السببية بين التحويلات والنمو الاقتصادي هي في الاتجاهين بالنسبة للهند، أما في باكستان فإنّ التحويلات المالية تؤدي إلى النمو الاقتصادي فقط، كما كشفت هذه الدراسة عن وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين التحويلات والنمو الاقتصادي في البلدان الثلاثة، كما حاولت دراسة (Strielkowski & al, 2018) تحليل دور التحويلات المالية للمهاجرين في التنمية الاقتصادية لعينة من بلدان منطقة البلطيق كلتوانيا، لاتفيا، إستونيا خلال الفترة الممتدة بين 2005-2015 واعتمدت على البيانات المدمجة لعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الإجمالي، رصيد الميزان التجاري، حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، التحويلات المالية للمهاجرين، الحد الأدنى للأجور، الاستهلاك الكلي وأشارت نتائجها أنّ التحويلات المالية لها أثر إيجابي ومباشر على التنمية الاقتصادية في دول العينة. وفي دراسة أخرى مهمة قدمها (El Hamma .I, 2018) حاول من خلالها تحديد أهم العوامل التي تؤثر من خلالها التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في دول الأصل، من خلال دراسة عينة تظم 14 دولة من بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA) من بينها الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1982-2016، أما فيما يخص منهجية الدراسة القياسية فاعتمدت على طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS)، إضافة إلى نموذج الآثار الثابتة والعشوائية، وأشارت نتائجها إلى وجود علاقة تكاملية بين التطّور المالي في دول الأصل وتدفق التحويلات المالية أين يكون لها أثر أكبر على النمو الاقتصادي، كما بينت أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في البلدان التي لها نظام مالي متطّور و بيئة مؤسسية قوية، وفي نفس الإطار حاولت دراسة (Ouni & Miniaoui, 2019) تقييم أثر التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في عينة من ستة دول عربية مستقبلة تظم الجزائر، تونس، المغرب، مصر، السودان، الأردن خلال الفترة الممتدة بين 1985-2016 باستخدام بيانات البانل لتحليل الآثار الثابتة والعشوائية والآثار الديناميكية، وكشفت نتائجها عن وجود أثر ايجابي ومعنوي للتحويلات على النمو الاقتصادي، خاصة عند استخدام نموذج البانل الديناميكي (Dynamics panel data)، كما أن تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي يكون بشكل غير مباشر حيث ينتقل

عبر قناة الاستثمار و الاستهلاك النهائي للأسر و أوصت الدراسة بضرورة قيام البلدان العربية ببعض الاجراءات لتفعيل دور التحويلات المالية للمهاجرين في التنمية من خلال تطوير الأسواق المالية، ووضع سياسة اقتصادية كلية محكمة لزيادة تدفق التحويلات الى الدول العربية.

المحور الثالث: واقع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفرع الأول: تطور تدّفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين.

قبل استعراض تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين ينبغي في البداية الاشارة الى ضعف المعطيات والبيانات الاحصائية الخاصة بها، حيث تشير العديد من الدراسات الى ان نسبة كبيرة من تحويلات المغتربين الجزائريين تمر عبر القنوات الموازية وبالتالي تصعب عملية تقديرها، كما أنها غير مسجلة حيث لا توفر قواعد البيانات المعروفة كالبنك الدولي (WDI)، والبنك المركزي الجزائري سوى بيانات حول التحويلات الرسمية التي تمر بشكل قانوني عبر المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك، ومكاتب البريد وشركات تحويل الأموال، أما التحويلات التي تمر عبر القنوات الموازية فلا توجد أي معطيات دقيقة حول حجمها، فضعف المنظومة المصرفية وغياب الاستراتيجية الاقتصادية الكلية تجعل الجزائر تخسر سنويا نسبة هامة من تحويلات مهاجريها، كما أن حجمها لا يعكس حجم الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج التي تتجاوز 2 مليون مهاجر متمركزة بشكل أساسي في فرنسا بنسبة 85% مقارنة مع أهم الدول العربية المتلقية للتحويلات خاصة دول المغرب العربي (تونس، المغرب) التي لها نفس خصوصيات الهجرة الجزائرية، والشكل الموالي يوضّح تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين مقارنة مع دول المغرب العربي بين 1976-2018

الشكل رقم (1): تطور التحويلات المالية للمهاجرين في دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب)

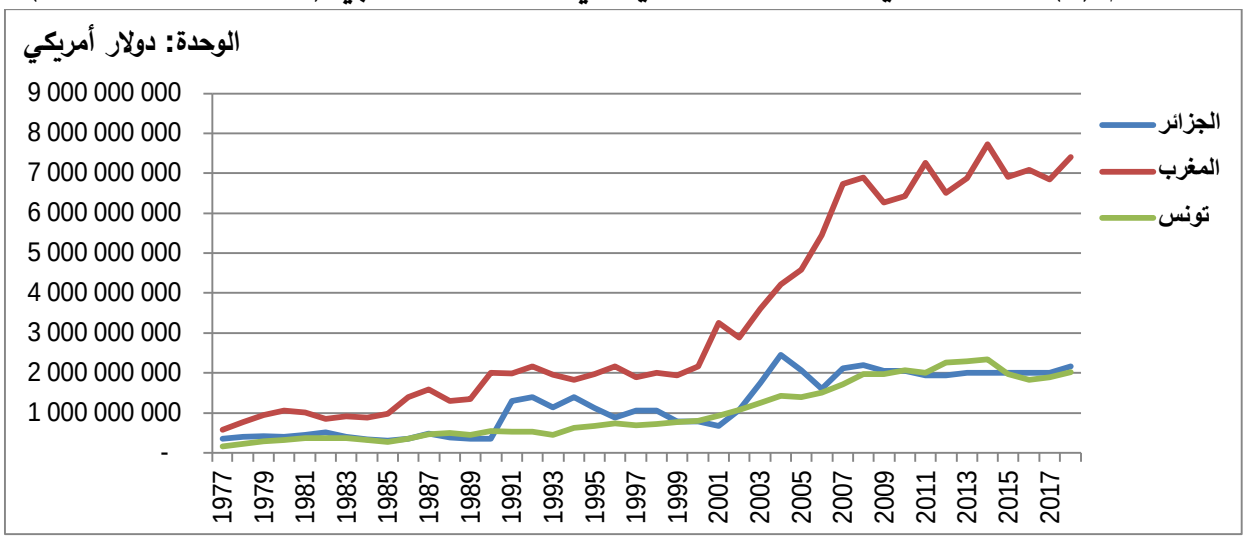

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات منظمة الشراكة المعرفية العالمية حول الهجرة والتنمية (KNOMAD) الصادرة في 2019 https://www.knomad.org/

من خلال الشكل البياني رقم (01) نلاحظ أن الجزائر تأتي في مرتبة متأخرة نوعا ما بين بلدان المغرب العربي المستقبلة للتحويلات خاصة تونس والمغرب ، فبالنسبة للمغرب فقدرت حجم التحويلات المالية فيها بحوالي 7.4

مليار دولار سنة 2018 وهي بالتالي تمثل واحدة من أهم مصادر التمويل الخارجية بالنسبة للاقتصاد المغربي وأهم مصدر للعملة الصعبة وهذا ما يؤكد نجاح استراتيجية المملكة المغربية في استقطاب تحويلات جاليتها المغتربة في الخارج التي لها نفس خصوصيات الجالية الجزائرية من حيث التعداد ومناطق التمركز في الخارج، أما فيما يخص تونس فقدرت حجم التحويلات المالية فيها بحوالي 2.02 مليار دولار سنة 2018 وهي بذلك تمثل المصدر الثاني بعد قطاع السياحة لجذب العملة الصعبة، وفيما يخص الجزائر فما زالت حجم تحويلات جاليتها المغتربة ضعيفة نسبيا قياسا بتعدادها في الخارج التي تفوق 2 مليون مهاجر طبقا للبيانات الرسمية الصادرة عن منظمة الهجرة الدولية (OIM ,2018) والامكانيات المالية الكبيرة التي تتمتع بها على اعتبار أنها تتمركز في المناطق ذات الدخل المرتفع خاصة في الدول الأوروبية في مقدمتها فرنسا، إضافة الى دول أمريكا الشمالية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وعلى العموم يمكن القول أن تطور تدّفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين مر بمجموعة من المراحل المهمة وارتبط بشكل مباشر بالتطورات التاريخية للهجرة الجزائرية في الخارج، إضافة الى التحولات الكبيرة التي عرفها الاقتصاد الجزائري، فمنذ الاستقلال الى غاية منتصف السبعينيات كانت التحويلات تمثل مصدر تمويل خارجي جد مهم بالنسبة للاقتصاد الجزائري، حيث وصلت نسبة مساهمتها إلى حوالي 4% في الناتج الداخلي الخام، ويمكن ارجاع ارتفاع هذه النسبة إلى استقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة ارتفاع سعر الصرف، إضافة الى انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية وهو ما جعل مساهمتها تكون كبيرة في الناتج الداخلي الخام.

أما الفترة الثانية الممتدة من سنة 1972-1990 فقد عرفت انخفاضا محسوسا في حجم التحويلات ويمكن إرجاع ذلك الى انخفاض تدّفقات الهجرة الجزائرية إلى الخارج مع قرار السلطات الجزائرية وقف الهجرة الى الخارج بداية من سنة 1973، إضافة إلى انتعاش سعر البترول في الأسواق الدولية، وزيادة نشاط سوق الصرف الموازي حيث أصبحت النسبة الكبيرة من التحويلات تمر عبر القنوات الموازية.

أما الفترة الممتدة من 1990-2004 فقد عرفت نموا كبيرا في حجم التحويلات المالية للمهاجرين حيث بلغت حوالي 2.46 مليار دولار سنة 2004 كأعلى نسبة لها ويمكن تفسير هذا الارتفاع الكبير بالعديد من العوامل كانفتاح الاقتصاد الجزائري وزيادة حركية رؤوس الأموال، إضافة الى نمو حجم الهجرة الجزائرية في الخارج وتراجع قيمة العملة الوطنية بعد الإصلاحات الاقتصادية الكبيرة التي عرفتها الجزائر، إضافة الى توسع سوق الصرف الموازي، أما المرحلة الأخيرة فتمتد من سنة 2005 الى يومنا هذا أين شهدت التحويلات المالية استقرار عند مستوى منخفض في حدود 2 مليار دولار سنويا، ويمكن ارجاع ذلك إلى العديد من الأسباب خاصة الجزء المتعلق بنمو القنوات غير الرسمية لتحويل الأموال إضافة الى نمو القطاع الموازي في الجزائر، من جهة أخرى فان نمو عائدات الدولة من قطاع المحروقات جعل مساهمة التحويلات في الناتج الداخلي الخام ضعيفة نوعا ما.

لكن بالرغم من ذلك تبقى التحويلات تمثل المصدر الثاني للعملة الصعبة بعد قطاع المحروقات، كما أنها تفوق بعض مصادر التمويل الخارجية الأخرى خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة الى الجزائر، فضلا عن

ذلك فهي تتجاوز حصيلة قيمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات (Bouklia .H, 2012, p. 7) وهذا ما يدّل بوضوح عن مدى أهميتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري كما هو موضّح في الشكلين المواليين:

الشكل رقم (2): تطور التحويلات المالية والصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بين1985-2018

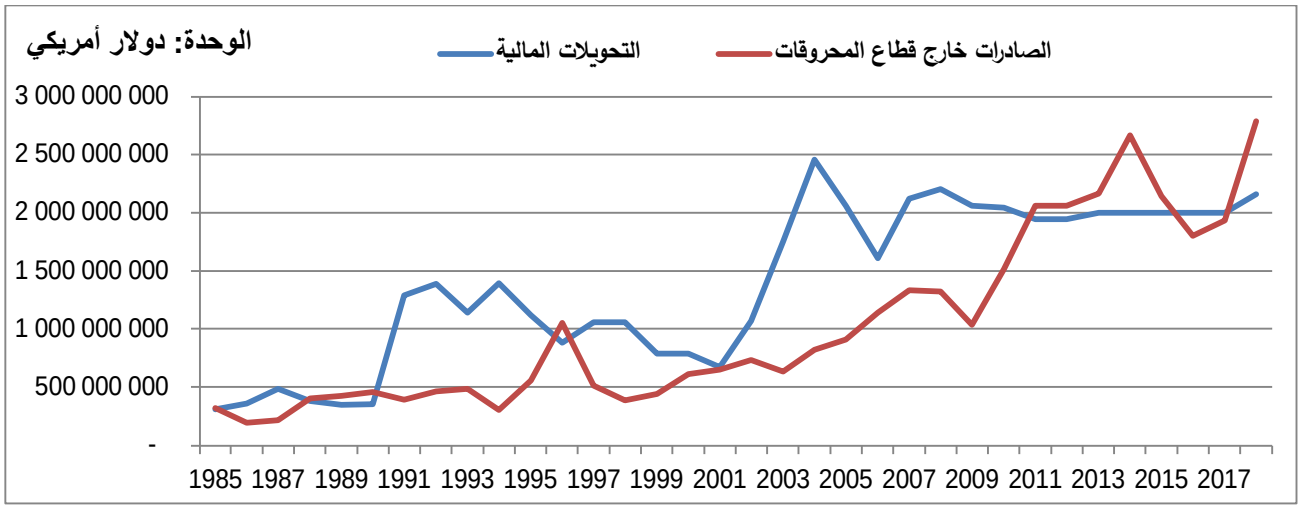

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات منظمة الشراكة المعرفية العالمية حول الهجرة والتنمية (KNOMAD)، بيانات البنك الدولي (WDI) وبيانات بنك الجزائر.

الشكل رقم (3): تطوّر التحويلات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الداخلي الخام بين 1970 - 2019 (%)

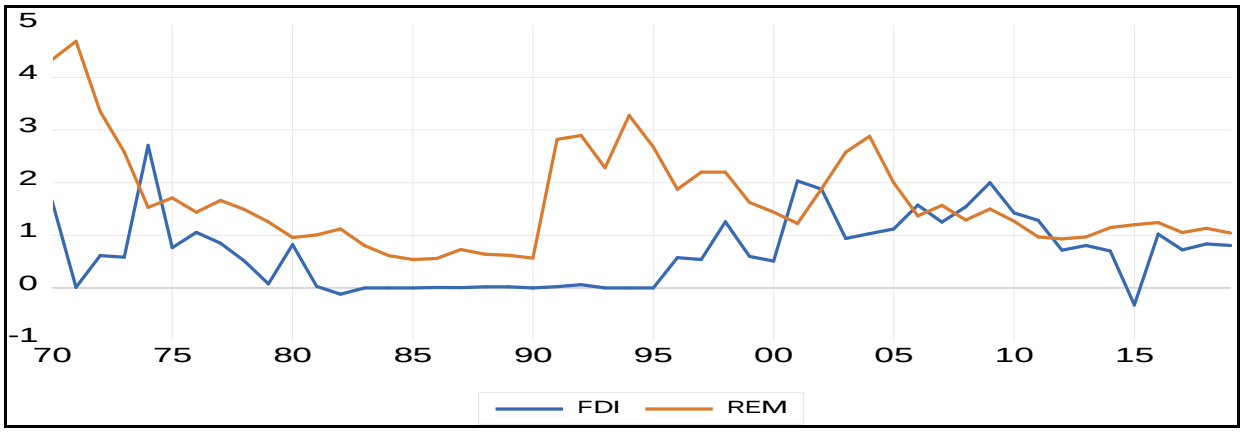

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (WDI)

من خلال الشكل البياني رقم (02) نلاحظ أنّ التحويلات المالية للمهاجرين هي أكثر مصادر التمويل الخارجية استقرارا وهي تأتي في المرتبة الثانية بعد عائدات قطاع المحروقات كأهم مصدر للعملة الصعبة،كما أنّها تفوق حصيلة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات رغم تسجيل بعض التراجع في حجمها خلال السنوات الأخيرة كما نلاحظ بأنها تفوق حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدّفقة إلى الجزائر سنويا منذ 1970 الى 2019 مثلما هو موضّح في الشكل رقم (03) رغم أنّ الاصلاحات والسياسات الاقتصادية للدولة خلال العقدين الماضيين كانت تهدف بشكل أساسي إلى تحسين المناخ الاقتصادي بهدف تحفيز الشركات الأجنبية على زيادة

حجم استثماراتها في الجزائر، لكن رغم ذلك تبقى التحويلات المالية تفوق حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في ظل غياب سياسة وطنية واضحة المعالم للاستفادة من إمكانيات الجالية الوطنية في الخارج .

الفرع الثاني: أثر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين على التنمية في الجزائر:

تساهم التحويلات المالية في تنمية البلدان الأصلية على عدة مستويات من خلال خفض مستويات الفقر عن طريق زيادة دخل الأسر المتلقية، وتمويل النفقات اليومية، وفي هذا الإطار أشار كل من (Hammouda & Musette, 2006) إلى دور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين في التقليل من حدّة الفقر خلال السنوات الأولى للاستقلال في الجزائر، كما كشفت دراسة (Miotti.L & al, 2013) التي شملت بعض المناطق المستقبلة للتحويلات المالية للمهاجرين في الجزائر كبلدية إيجور في ولاية تيزي وزو، وبلدية ندرومة في ولاية تلمسان على عينة من الأسر المتلقية للتحويلات المالية، حيث قام في البداية قام الباحثون بتقدير نسبة الفقر في ظل وجود التحويلات المالية والهجرة كعاملين إضافيين لعينة تظم 584 أسرة ووجدوا أن نسبته تقدر بحوالي 8%، بعد ذلك قاموا بتقديره في ظل عدم وجود التحويلات والهجرة على عينة تظم 1783 أسرة ولاحظوا أنّ نسبة الفقر قد ارتفعت الى 24.4%، واستنتجوا أنّ التحويلات المالية في الجزائر تساهم بشكل ايجابي في خفض الفقر في المناطق المستقبلة، كما كشفت نتائج هذه الدراسة أنّ التحويلات المالية لا تساهم بشكل ايجابي في خفض حدة التباين في توزيع الدخل في المناطق التي شملتها الدراسة، وفي دراسة أخرى للباحث (Benallaoua, 2009) شملت عينة من الأسر في منطقة القبائل بينت نتائجها أنّ مستوى الفقر يقدر بحوالي 5.4% بين الأسر المتلقية للتحويلات بينما ترتفع نسبته الى 17.5% بين الأسر التي لا تستفيد من التحويلات، كما كشفت ذات الدراسة على أنّ التحويلات تساهم في زيادة نسبة الانفاق الفردي بحوالي 29%، اضافة الى خفض احتمال وجود الأسر في حالة الفقر بنسبة 7.2%، من جهة أخرى أشار الباحث (Bouklia .H.R, 2010, p. 28) أنّ التحويلات المالية للمهاجرين تساهم بطريقة فعالة في التنمية الاقتصادية للدول المستقبلة عبر قنوات تأثيرها المتعدّدة من خلال:

- إنفاق التحويلات في الاستهلاك النهائي يساهم في مضاعفة الدخل الوطني من خلال تنشيط الطلب النهائي بفعل زيادة معدّل الاستهلاك للعائلات المتلقية للتحويلات؛
- تدفّق التحويلات المالية للمهاجرين له أثر غير نقدي، يتمثل أساسا في التخفيف من حدّة البطالة عبر تأخير الدخول المبكر لسوق العمل لدى بعض الفئات المستقبلة للتحويلات كالنساء والأطفال الذين يفضلون مواصلة التعليم وهذا ما يكون له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى البعيد؛
- تدفّق التحويلات يساهم في زيادة احتياطي النقد الأجنبي وهذا ما يكون له أثر ايجابي على ميزان المدفوعات وعلى قدرة البلد المتلقي للتحويلات في تمويل الواردات؛
- التحويلات المالية للمهاجرين تساهم في خفض معدّلات الفقر في المناطق التي تستفيد منها؛

الشكل رقم (4): آلية تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على التنمية في دول المنشأ

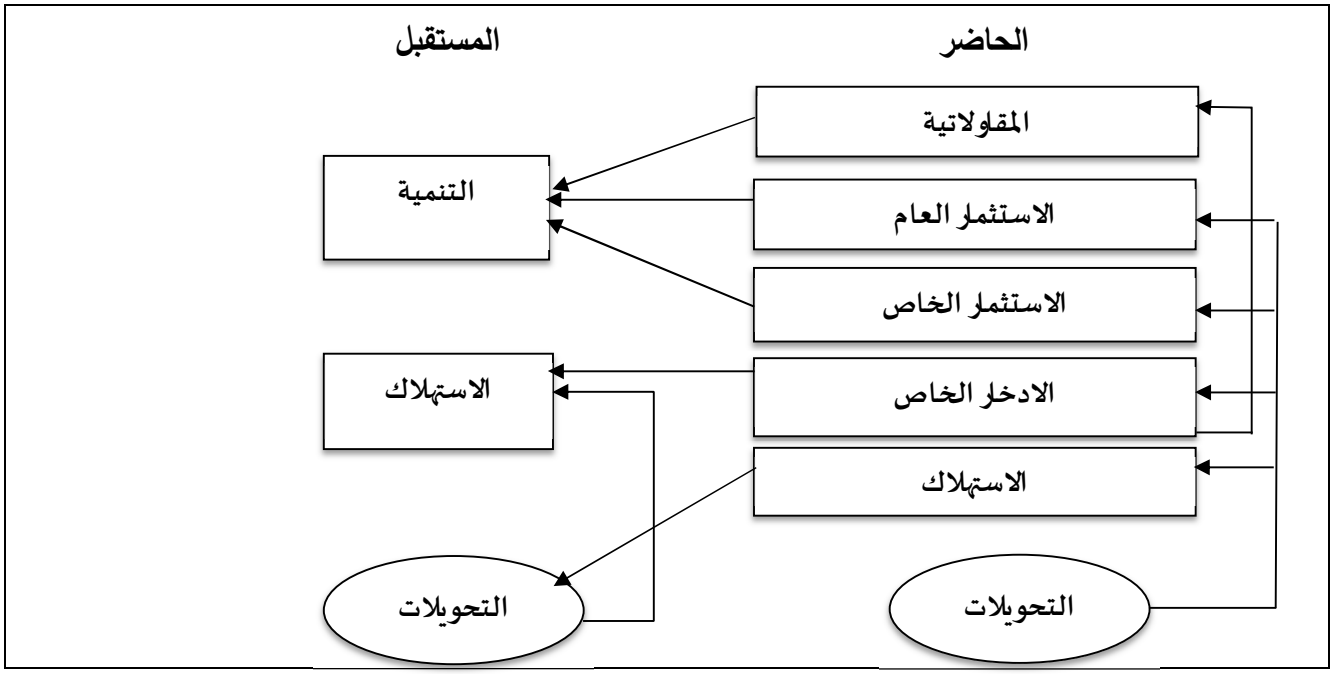

Source: Carling.J (2004) , " Policy options for increasing the benefits of remittances ", Paper presented at Workshop B9: Remittances and Development: beyond increasing incomes at the Ninth International Metropolis Conference, Geneva, 27/09—01/10 2004 , pp: 2

المحور الرابع: الدراسة القياسية .

الفرع الأول: المنهجية المستخدمة في الدراسة القياسية.

سوف نعتمد في هذه الدراسة على اختبار السببية (Causality Test) الذي يعتبر من بين أهم الأدوات الاحصائية المستخدمة في التحليل الاقتصادي القياسي نظرا لأنه يسمح بتحديد اتجاه علاقة التأثير بين المتغيرات، كما أنه يساعد في تحديد الأثر المتبادل بين المتغير التابع والمتغير المستقل في المدى القصير أو المدى الطويل، ويعود الفضل في تطوير مفهوم السببية إلى الاقتصادي (Granger,1965) الذي أوضّح أن المتغير Y_{2t} يسبب Y_{1t} إذا تم تحسين إمكانية التنبؤ بالمتغير Y_{1t} بعد إدماج المعلومات المتعلقة بالمتغير Y_{2t} في التحليل، ويمكن توضّيح اختبار السببية وفق مبدأ Granger من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR(p) الخاص بالمتغيرات Y_{1t} و Y_{2t} المستقرة عند مستواها (Bourbonnais .R, 2015, p. 292).

$$\begin{bmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ a_1^2 & b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ a_2^2 & b_2^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{1t-2} \\ Y_{2t-2} \end{bmatrix} + \cdots + \begin{bmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ a_p^2 & b_p^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{1t-p} \\ Y_{2t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

تعتبر المتغيرات $(, Y_{2t-2}, \ldots, Y_{2t-p}Y_{2t-p})$ متغيرات خارجية أو مستقلة إذا كانت لا تؤدي إضافة Y_{2t} إلى تحسين تحديد المتغيرات Y_{1t} بشكل كبير، ويمكن توضّيح العلاقة السببية من خلال معلمات هذا النموذج كما يلي:

- المتغير Y_{2t} لا يسبب المتغير Y_{1t} تحت الفرضية العدمية H_0 إذا كان:

$$b_1^1 = b_2^1 = \cdots = b_p^1 = 0$$

- المتغير Y_{1t} لا يسبب المتغير Y_{2t} تحت الفرضية العدمية H_0 إذا كان:

$$a_1^1 = a_2^1 = \cdots = a_p^1 = 0$$

إذا تم قبول الفرضيتين أي المتغير Y_{1t} يسبب Y_{2t}، والمتغير Y_{2t} يسبب Y_{1t} في هذه الحالة يوجد تأثير متبادل بين المتغيرات (Feedback effect).

إضافة إلى مفهوم السببية عند اقترح (Sims,1980) طريقة أخرى أوسع لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات، حيث أوضح أنه إذا كانت القيم المستقبلية للمتغير Y_{1t} تفسير القيم الحاضرة للمتغير Y_{2t} فإنّ Y_{2t} يسبب Y_{1t} كما هو موضّح في المعادلات التالية (Bourbonnais .R, 2015, p. 293):

$$Y_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^{P} a_{1i}^1 Y_{1t-1} + \sum_{i=1}^{P} a_{1i}^2 Y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{P} b_i^2 Y_{2t+i} + \varepsilon_{1t}$$

$$Y_{2t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^{P} a_{2i}^1 Y_{2t-1} + \sum_{i=1}^{P} a_{2i}^2 Y_{2t-i} + \sum_{i=1}^{P} b_i^1 Y_{1t+i} + \varepsilon_{2t}$$

- المتغير Y_{1t} لا يسبب المتغير Y_{2t} تحت الفرضية العدمية H_0 إذا كان:

$$b_1^2 = b_2^2 = \cdots = b_p^2 = 0$$

- المتغير Y_{2t} لا يسبب المتغير Y_{1t} تحت الفرضية العدمية H_0 إذا كان:

$$b_1^1 = b_2^1 = \cdots = b_p^1 = 0$$

على الرغم من أهمية اختبار السببية في الأجل القصير باستخدام طريقة (Granger) إلا أنّ هذا الاختبار يعاني من بعض الضعف خاصة فيما يتعلق بالشروط المسبقة للقيام به،نظرا لأنّه لا يطبق إلا على السلاسل الزمنية المستقرة فقط، مما يجعل الاختبارات الأولية للكشف عن جذر الوحدة وسكون السلاسل شرطا ضروريا، فأخذ الفروق الأولى للسلاسل الزمنية بهدف إعادة استقرارها يجعلها تتمتع بخصائص احصائية جيدة لكنها في نفس الوقت تفقد المعلومات الضرورية التي تعبر عن ديناميكية الظواهر الاقتصادية (Jonas .K.K, 2018) ، من جهة أخرى فان اختبارات جذر الوحدة ليست دائما حاسمة خاصة في السلاسل الزمنية القصيرة أين تكون نتائجها غالبا متحيزة، اضافة الى ذلك فان اختبار السببية باستخدام منهجية (Granger) التقليدية يشترط ضرورة وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، هذا الضعف دفع بعض الباحثين إلى تطوير طرق جديدة للكشف عن السببية أهمها طريقة (Toda & Yamamoto, 1995) التي تتمتع بالعديد من الخصائص الايجابية مقارنة مع الطرق السابقة، فالاختبارات الأولية للكشف عن سكون السلاسل الزمنية ليست شرطا ضروريا لاختبار العلاقة السببية باستخدام منهجية تودا ياماموتو، وقد أثبتت دراسة (Rambaldi & Zapata 1997) أن الاختبارات الاولية للكشف عن التكامل المشترك ليست ضرورية لاختبار السببية باستخدام هذه المنهجية، كما يمكن تطبيق هذا الاختبار بغض النظر عن درجة تكامل السلاسل الزمنية سواء كانت من الرتبة I(0) أو من الرتبة I(1) أو حتى من الرتبة I(2) وتتبع هذه الطريقة الخطوات التالية (عياد هشام، 2017، صفحة 268):

- تحديد درجة التكامل الأكبر بين المتغيرات (d_{max}) باستعمال اختبار جذور الوحدة؛
- تحديد درجة التأخير الأمثل لنموذج $VAR(K + d_{max})$ ؛

- تقدير نموذج $VAR(K + d_{max})$؛
- اختبار السببية لغرانجر وفق تقدير نموذج $VAR(K + d_{max})$ في إطار اختبار(Wald test)؛

ولتوضيح اختبار السببية باستخدام منهجية تودا ياماموتو نفترض وجود سلسلتين زمنيتين هما على التوالي (h_t) و(m_t) حيث يمكن كتابة نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) كما يلي:

$$h_t = \propto_0 + \sum_{t=1}^{k} \propto_{1i} h_{t-1} + \sum_{j=k+1}^{k+d_{max}} \alpha_{2j} h_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \propto_{1i} m_{t-1} + \sum_{j=k+1}^{k+d_{max}} \alpha_{2j} m_{t-j} + \mu_{1t} \dots (1)$$

$$m_t = \beta_0 + \sum_{t=1}^{k} \beta_{1i} m_{t-1} + \sum_{j=k+1}^{k+d_{max}} \beta_{2j} m_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \beta_{1i} h_{t-1} + \sum_{j=k+1}^{k+d_{max}} \beta_{2j} h_{t-j} + \mu_{2t} \dots (2)$$

انطلاقا من نموذج (VAR) السابق يمكن اختبار العلاقة السببية بين المتغيرين (h_t) و(m_t) بالاعتماد على إحصائية (W_{wald}) التي لها توزيع x^2 ودرجة حرية n تمثل عدد القيود $(n: nombre\ de\ restrictions)$ حيث أن هذه الاحصائية مستقلة عن رتبة السلسلة الزمنية ودرجة تكاملها (Jonas, 2018, p. 11)، تحت الفرضيات التالية:

$$H_0 = \propto_{1i} = 0 (x_c^2 < x_t^2\ p - value\ x^2 > 5\% :\ m_t\ ne\ cause\ pas\ h_t$$
$$H_0 = \beta_{1i} = 0 (x_c^2 < x_t^2\ p - value\ x^2 > 5\% :\ h_t\ ne\ cause\ pas\ m_t$$

أما على المستوى التطبيقي يتم اختبار العلاقة السببية من خلال مقارنة قيم إحصائية فيشر(F) المحسوبة مع القيم الجدولية، فإذا كانت F* المحسوبة أكبر من (F) الجدولية وكان الاحتمال المرافق لها أقل من 5% ($Prob <$ 0.05) عندها نرفض (H_0) أي لا توجد علاقة سببية ونقبل الفرض البديل (H_1) أي توجد علاقة سببية بين المتغيرات أما إذا كانت F* المحسوبة أقل من (F) الجدولية والاحتمال المرافق لها أكبر من 5% (Prob > 0.05) عندها نقبل (H_0) أي لا توجد علاقة سببية .

الفرع الثاني: نموذج وبيانات الدراسة القياسية .

من خلال قراءتنا في نتائج الدراسات التجريبية السابقة حاولنا صياغة نموذج قياسي يمكننا من خلاله اختبار العلاقة السببية بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1970 إلى 2019، وفيما يخص مصادر البيانات الاحصائية فسوف نعتمد أساسا على قاعدة بيانات البنك العالمي (WDI) خلال الفترة الممتدة بين 1970-2019، حيث يظم نموذج الدراسة متغير التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين كنسبة من الناتج الداخلي الخام، إضافة الى معدّل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الحقيقي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي في الجزائر ويأخذ نموذج الدراسة الشكل التالي:

$$\boldsymbol{GDPPC_A = \alpha_0 + \alpha_1 REM_A + \varepsilon_i \dots (3)}$$

- REM_A: التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين كنسبة من الناتج الداخلي الخام (%).
- $GDPPC_A$: معدّل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر(%)

الشكل رقم(5): تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بين 1970-2019 (%)

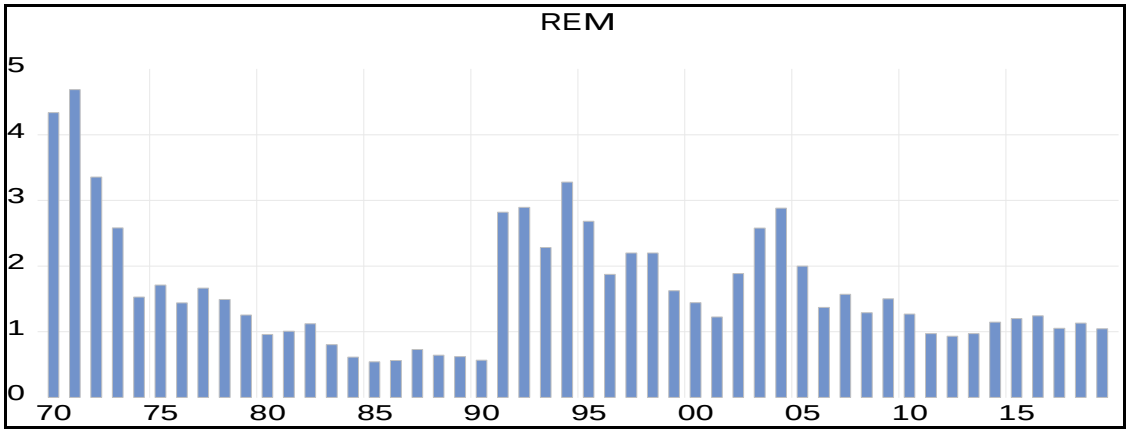

المصدر: بيانات البنك الدولي (WDI)

الشكل رقم(6): تطور معدّل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بين 1970-2019 (%)

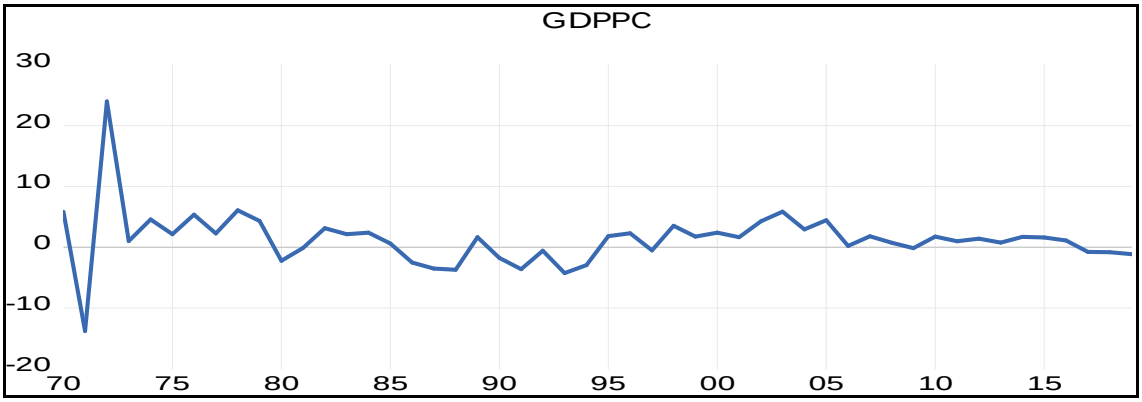

المصدر: بيانات البنك الدولي (WDI)

الفرع الثالث: نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة .

فيما يخص دراستنا الحالية سوف نعتمد بشكل أساسي على اختبار ديكي فولر المطّور (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP) لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات النماذج، حيث يوضّح الجدولين المواليين نتائج اختبار (ADF)، (PP).

الجدول رقم (1): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام Augmented Dickey-Fuller (ADF)

السلسلة الزمنية	درجة التكامل	المستوى			الفرق الاول		
		ثابت فقط	ثابت و اتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	بدون ثابت واتجاه
REM_A	I(1)	(0)-3.23	(0)-3.03	(0)-2.30	*(0) -6.50	*(0) -6.62	*(0) -6.46
$GDPPC_A$	I(0)	*(0) -8.94	*(0) -8.98	*(0) -8.26	*(1) -12.8	*(1) -12.6	*(1) -12.82

مستوى معنوية 1%*، 5% **، 10%*** حسب القيم الجدولية

(): طول فترة الابطاء المناسبة اوتوماتيكيا وفق معيار (Shawartz-Criterion) بحد أقصى10 فترات

I(0): ساكنة عند المستوى، I(1): ساكنة عند الفرق الأول

الجدول رقم (2): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام Phillip-perron (PP)

السلسلة الزمنية	درجة التكامل	المستوى			الفرق الاول		
		ثابت فقط	ثابت و اتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	بدون ثابت واتجاه
REM_A	I(1)	(0)-3.23	(0)-3.03	(1) -2.29	*(1) -6.51	*(2) -6.63	*(1) -6.47
$GDPPC_A$	I(0)	*(4) -8.66	*(4) -8.69	*(4) -8.17	*(10) -24.7	*(9) -23.22	*(10) -25.24

مستوى معنوية 1%*، 5% **، 10%*** حسب القيم (adj-t.statistic) الجدولية (Mackinnon 1996)

(): العدد الامثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (pp) وفق الاختيار الالي(Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett Kenel) .

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال تحليل نتائج الجدولين الخاصين باختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة (ADF) و (PP)نلاحظ أنّه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر للوحدة بالنسبة لمتغير التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين (REM_A)لا أنّه يمكن رفضها بالنسبة للفروق الأولى لنفس المتغير مما يعني أنّها متكاملة من الرتبة I(1) وهي مستقرة عند الفرق الأول، غير أنّ السلسلة الزمنية الخاصة بمتغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج الداخلي الخام الحقيقي للجزائر ($GDPPC_A$) ساكنة عند مستواها I(0) في هذه الحالة يمكن اختبار العلاقة السببية باستخدام طريقة (Toda & Yamamoto, 1995) خاصة وأن هذه المنهجية يمكن تطبيقها بغض النظر عن درجة تكامل السلاسل الزمنية سواء كانت من الرتبة I(0) أو من الرتبة I(1) أو حتى من الرتبة I(2) .

الفرع الرابع: تحديد درجة التأخير الأمثل لنموذج $VAR(K + d_{max})$.

في الخطوة الموالية من اختبار العلاقة السببية باستخدام منهجية (Toda & Yamamoto, 1995) نقوم بتحديد درجة التأخر الأمثل لنموذج (VAR) وذلك باستخدام معايير المعلومات LogL, LR ,FPE ,HQ ,SC ,AIC والتي بينت النتائج أنّها فترة واحدة (Lag=1) كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): فترة الابطاء المناسبة للنموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-156.6845	NA	3.399355	6.899326	6.978832	6.929110
1	-129.6840	50.47919*	1.250973*	5.899305*	6.137823*	5.988655*
2	-126.5436	5.598199	1.300367	5.936676	6.334207	6.085594
3	-122.2711	7.244536	1.288969	5.924832	6.481375	6.133316
4	-118.9299	5.375075	1.333678	5.953473	6.669028	6.221524

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

الفرع الخامس: تقدير نموذج $VAR(K + d_{max})$.

قبل القيام باختبار السببية لجرانجر (Granger) وفق منهجية (Toda & yamamoto 1995) بالاعتماد على اختبار MWALD، يجب علينا التأكد من استقرار النموذج وذلك بالاستناد على اختبار الجذور الأحادية (Inverse

Roots) حيث يوضح الشكل الآتي أن كل الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، بذلك يمكن اعتبار أن النموذج مستقر، ما يعني أنه لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

الشكل رقم (7): الدائرة الاحادية

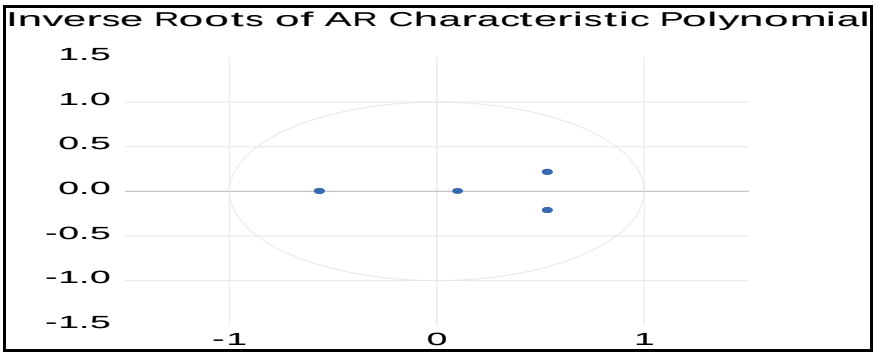

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

الفرع السادس: اختبار العلاقة السببية (Causality test):

تم اختبار سببية غرانجر المطورة في المدى الطويل باستخدام منهجية (Toda & Yamamoto, 1995) وذلك لمعرفة اتجاه العلاقة بين النمو الحقيقي في الجزائر المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي ($GDPPC_A$) والتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين (REM_A)، حيث تم اختيار فترات التباطؤ المناسبة للنموذج بالاعتماد على معايير المعلومات AIC,SC ,HQ,FPE ,LR ,LogL وأشارت النتائج على أنها فترة واحدة (k=1)، كما تم تحديد أقصى درجة للتجانس بين المتغيرات وهي درجة واحدة (d_{max} = 1) أي أن عدد فترات التباطؤ المدرجة في اختبار تودا - ياماموتو هي فترتين(2)VAR ويكتب النموذج على النحو التالي:

$$GDPPC_{At} = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{k+d_{max}} \alpha_{1i}\, GDPPC_{At-i} + \sum_{i=1}^{k+d_{max}} \alpha_{2i}\, REM_{At-i} + \varepsilon_i \dots\dots (4)$$

$$REM_{At} = \beta_0 + \sum_{i=1}^{k+d_{max}} \beta_{1i}\, REM_{At-i} + \sum_{i=1}^{k+d_{max}} \beta_{2i}\, GDPPC_{At-i} + \varepsilon_i \dots\dots (5)$$

في النموذج (4) والنموذج (5) لا يمكن رفض فرضية العدم (لا توجد سببية) لما $\alpha_{2i} = 0$ ، $\beta_{2i} = 0$ على التوالي والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار السببية:

الجدول رقم (4): اختبار قرانجر للسببية الذي يعتمد على طريقة (Toda & Yamamoto)

اتجاه العلاقة السببية	فرضية العدم (H_0)	$K + d_m$	احصائية F-statistic	الاحتمال (Prob)	النتيجة
$GDPPC_A \leftarrow REM$	REM_A لا يسبب $GDPPC_A$	2	21.50*	0.000	توجد علاقة سببية
$REM_A \leftarrow GDPPC_A$	$GDPPC_A$ لا يسبب REM_A	2	0.68	0.7090	لا توجد علاقة سببية

مستوى معنوية: * عند 1% ،**عند 5% ،***عند 10%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال تحليل نتائج الجدول نستنتج أنه يمكن رفض فرضية العدم (لا توجد سببية) عند مستوى معنوية 5% حيث فيشر(F-statistic) *F المحسوبة أكبر من (F) الجدولية والاحتمال المرافق لها أقل من الاحتمال الحرج 5% ($Prob < 0.05$)، وبالتالي نرفض العدم (H_0) أي لا توجد علاقة سببية ونقبل الفرض البديل (H_1) أي توجد علاقة سببية من التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين (REM_A) الى معدّل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي **(**$GDPPC_A$**)** وهذا ما يدل على أنّ التحويلات المالية تؤثر على الدخل الفردي (النمو الاقتصادي) في الجزائر، في الجهة المقابلة لا توجد علاقة سببية من معدّل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي **(**$GDPPC_A$**)** باتجاه التحويلات المالية للمهاجرين (REM_A) حيث جاءت احصائية فيشر(F-statistic) *F المحسوبة أصغر من (F) الجدولية والاحتمال المرافق لها اكبر من الاحتمال الحرج 5% ($Prob > 0.05$)، وبالتالي نقبل فرضية العدم (H_0) أي لا توجد علاقة سببية من معدّل النمو الحقيقي الى التحويلات المالية.

تظهر هذه النتائج بوضوح على أن التحويلات المالية للمهاجرين تؤثر بشكل مباشر على مستوى الدخل الفردي في المناطق المستقبلة حيث تؤكد أغلب الدراسات الحالية على أهميتها في تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للأسر المستقبلة لها، إضافة الى دورها في خفض مستويات الفقر، فيما يخص الجزائر على الرغم من قلة الدراسات التجريبية التي حاولت تقييم أثر التحويلات على الأداء الاقتصادي الكلي وعلى المستوى المعيشي للأسر إلى أن بعضها أكدت على وجود تأثير إيجابي للتحويلات خاصة على المستوى المعيشي للأسر ومساهمتها في خفض مستويات الفقر بين الأسر المستقبلة لها كدراسات (Miotti & al. 2013)، (Benallaoua, 2009)، (Bouklia, 2010) .

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل العلاقة السببية بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1970-2019، خاصة في ظل الاهتمام المتزايد في السنوات الأخيرة بموضوع الهجرة الدولية والتنمية في دول المنشأ واستفادت العديد من البلدان النامية من تحويلات مغتربيها في الخارج في تفعيل التنمية المحلية تحفيز النمو الاقتصادي، فعلى الرغم من تباين نتائج الدراسات من منطقة لأخرى كما أنها لم تحسم بشكل قاطع في طبيعة تأثير التحويلات على الأداء الاقتصادي الكلي في البلدان المستقبلة، واختلاف الآليات التي تؤثر بها على النمو الاقتصادي، إلا أنها تتفق في معظمها على أن تحويلات المهاجرين تمثل مصدر جد مهم يمكن للبلدان النامية أن تستفيد منه لدعم اقتصاداتها الوطنية .

فيما يخص الجزائر على الرغم من أنها تمتلك لواحدة من أكبر الجاليات العربية والمغاربية في الخارج إلا أنها ما زالت غير قادرة على الاستفادة من تحويلات جاليتها المهاجرة، فالمعطيات الاحصائية تشير الى أن حجم التحويلات التي تتلقها الجزائر سنويا تعد الأضعف مقارنة مع بقية دول المنطقة حيث لا تتجاوز 2 مليار دولار سنويا، كما أن مجالات استخدامها غير العلاقية تحد بشكل كبير من درجة تأثيرها حيث تشير أغلب الدراسات الى التحويلات تخصص أساسا للإنفاق على الاحتياجات الاستهلاكية اليومية عوض توجيهها للاستثمارات المنتجة، لكن هذا لا يعني على أنها لا تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر وهذا ما حاولنا اثباته من خلال

دراستنا القياسية التي كشفت عن وجود علاقة سببية بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1970-2019.

توصيات الدراسة:

بهدف زيادة تعبئة تحويلات المهاجرين الجزائريين في الخارج، وزيادة تأثيرها في تفعيل التنمية المحلية ينبغي على الجزائر القيام بمجموعة من الإجراءات الضرورية التي يمكن أن نوجزها النقاط التالية:

- ضرورة القيام بإصلاحات فعالة على مستوى النظام المالي وتطوير النظام البنكي في الجزائر وعصرنته وتحسين نوعية الخدمات المالية المقدمة بهدف اكتساب ثقة المهاجر الجزائري في الخارج الراغب في تحويل أمواله الى بلده الأصلي ؛
- فتح فروع للبنوك الجزائرية في الخارج بهدف زيادة استقطاب التحويلات المالية للجالية الوطنية عبر القنوات الرسمية؛
- خفض التكاليف المرتبطة بتحويل الأموال من الخارج الى الجزائر التي تبقى مرتفعة نوعا ما مقارنة مع بعض الدول النامية ؛
- التعامل الجدي مع إشكالية سوق الصرف الموازي الذي يبقى من بين أهم العوامل التي تشجع المهاجرين الجزائريين على تحويل أموالهم من الخارج الى الجزائر عبر القنوات الموازية؛
- تحسين مناخ الاستثمار وتقديم امتيازات خاصة لجاليتنا الوطنية بهدف زيادة تحويلاتها المرسلة من الخارج وتوجيهها نحو الاستثمار الحقيقي؛
- الاهتمام بالجالية الوطنية في الخارج وزيادة تمثلها في المؤسسات الرسمية للدولة، وإشراكها في رسم مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي؛

قائمة المراجع:

- عياد هشام. (2017). العلاقة السببية بين معدل الفقر، اللا مساواة والنمو الاقتصادي باستعمال منهجية Toda-Yamamoto. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الثاني ،العدد 7، كانون الثاني* .
- نجا علي عبد الوهاب. (2015). " أثر التحويلات المالية للمعاملين في الخارج على النمو الاقتصادي في مصر بين 1975-2012 دراسة تحليلية قياسية ". *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 01، المجلد 52 كلية التجارة، جامعة الإسكندرية*، مصر، 1-43.
- Afrin.A .S ,akter .R ,shafiqul .M. (2018). " Remittance Inflow And GDP Growth: Evidence FromBangladesh, India And Pakistan " . *Asian Economic And Financial Review , Vol 8 , N°11,pp:1340-1353*, pp:1340-1353.
- Assaf .A. (2015). " Workers' Remittancesand Economic Growth: Evidence From Jordan". *European Scientific Journal September Vol.11, N°.25*, pp: 40-54.
- Atabaev .N , Atabaeva .G , Baigonushova .D. (2014). " Economic Growth and Remittances Inflow: Empirical Evidence from Kyrgyz Republic ". *Eurasian Journal of Business and Economics , Vol 7, N° 14* , pp:61-70.
- Ben mim . S, Ben ali . (2012). " Through which channels can remittances spur economic growth in MENA countries?". *Economics Discussion Papers, N°8 , economics E- journal. http://hdl.handle.net/10419/55260.*

- Belmimoun .A , Kerbouche.M, Adouka.L, Mokeddem.R. (2014). " The Impact Of Migrants' Remittances On Economic Growth Empirical Study: Case Of Algeria (1970-2010) ". *European Scientific Journal , Vol.10, No.13*, Pp:364-378.
- Benallaoua.A. (2009). " Impact Des Transferts Des Migrants Sur Le Bien-Être Monétaire Des Ménages En Basse Kabylie ". *Revue Région & Développement, N° 30-2009*, pp:196-219 https://regionetdeveloppement.univ-tln.fr/wp-content/uploads/14-BENALLAOUA.pdf.
- Bouklia .H. (2012). " Migration en Algérie: nouvelles tendances". *CARIM Notes d'analyse et de synthèse 2012/01. Florence: European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Migration Policy Centre*, 1-13.
- Bouklia .H.R. (2010). " Migration pour le travail décent, la croissance économique et le développement: le cas de l'Algérie ". *Cahiers des migrations internationales N° 104. Geneva , Bureau international du travail*.
- Bouoiyour .J, Selmi.R , Miftah.M. (2016). " What Mitigates Economic Growth Volatility In Morocco?: Remittances Or FDI ". *Journal of Economic Integration , Vol.31 N°.1*, pp:65-102.
- Bourbonnais .R. (2015). *" Économétrie Cours et exercices corrigés ",9e édition.* Paris: Dunod.
- Carling.J (2004) , " Policy options for increasing the benefits of remittances ", Paper presented at Workshop B9: Remittances and Development: beyond increasing incomes at the Ninth International Metropolis Conference, Geneva, 27/09—01/10 2004
- Chami. R , Fullenkamp. C, and Jahjah, S. (2003). *" Are immigrant remittance flows a source of capital for development ".* IMF Working Papers N° 03/89.
- El Hamma .I. (2018). " Migrant Remittances and Economic Growth: The Role of Financial Development and Institutional Quality " . *Economie et Statistique / Economics and Statistics ,N°:503-504* , pp:123-142 https://www.persee.fr/doc/estat_0336-1454.
- Guiliano, P & Ruiz-Arranz, M. (2006). *" Remittances, Financial Development, and Growth"* . IMF Working Papers, No. 05-234.
- Hammouda .N, Musette.S. (2006). " Impact économique et socio-culturel de l'émigration sur le développement de l'Algérie ". *séménaire international sur l'impact de l'immigration sur la societé marocaine 15-16 septembre,Morocco*.
- IMF. (2005). World Economic Outlook. *International Monetary Fund.; Washington D.C.*
- jonas kibala kuma. (2018). Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes et Approche de Toda-Yamamoto: Eléments de théorie et pratiques sur Logiciel. *L'archive ouverte*, 2-55 https://hal.archives-ouvertes.fr/cel-01766214/document.
- Kouni .M. (2016). " Remittances and Growth in Tunisia: A Dynamic Panel Analysis from a Sectoral Database " . *Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences , Vol 7, N° 5* , pp:342-351.
- Lim Sokchea & Simmons Walter O. (2015). " Do remittances promote economic growth in the Caribbean Community and Common Market? ". *Journal of Economics and Business 77* , pp: 42–59.
- Marzovilla.O, Mele .M. (2015). " Remittances, Economic Growth, Exchange Rate Regime: The Case of Morocco ". *European Journal of Economics, Finance and Administrative Science*, pp:107-123 http://www.europeanjournalofeconomicsfinanceandadministrativesciences.com.
- McCormick. B , Wahba. J. (2001). Overseas Work Experience, Savings and Entrepreneurship amongst Return Migrants to LDCs. *The Scottish Journal of Political Economy ,Vol 48* , 164-178.
- Miotti.L,Mohoub .E.M, Oudinet,J. (2013). " Remittances, Poverty and Inequality in Algeria". *in Mouhoud EL Mouhoub , " Les enseignements de deux nouvelles enquêtes conduites au Maroc et en Algérie " , FEMISE RESEARCH PROGRAMME 2008-2009*, pp:25-65 file:///C:/Users/Pc/Downloads/Rapport-femise-2013-FEM3302-avec-couv1.pdf.

- Mundaca . G. (2009). Remittances, financial market development, and economic growth : The case of Latin America and the Caribbean. *Review of Development Economics , Vol 13*, 288-303. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/j.1467-9361.200.
- Nsiah, C., & Fayissa, B. (2011). " Remittances and economic growth in Africa, Asia, and Latin American-Caribbean countries: a panel unit root and panel cointegration analysis ". *Journal of Economics and Finance*, pp:1-18.
- Ouni Habib & Miniaoui Hela. (2019). "the impact of migrant remittances on economic growth in arab countries " . *Journal of Economics and Public Finance Vol. 5, No. 2*, pp:188-202.
- Pradhan, G., Upadhyay, M., &Upadhyaya, K. (2008). " Remittances and economic growth in developing countries ". *The European journal of development research, Vol 20 , N° 3*, pp: 497-506.
- Ramirez .M . (2014). " Remittances and Economic Growth in Mexico: An Empirical Study with Structural Breaks, 1970-2010 ". *Business and Economic Research , Vol 4 , N° 1* , pp:351-373 www.macrothink.org/ber.
- Salahuddin .M, Gow.J. (2015). " the relationship between economic growth and remittances in the presence of cross- sectional dependence". *the Journal of developing arias, Vol 49, N°.1.*
- Strielkowski.W, Bilan.Y, Tsevukh.Y. (2018). " international migration and remittances in the baltic states". *Journal of Geographica Pannonica* , pp:1-13.
- Tabit .S , Moussir.C.E. (2017). " Impact Of Migrants' Remittances On Economic Growth: Case Of Morocco". *International Journal of Innovation and Applied Studies,Vol 20 N° 01*, pp:226-233.
- Tansel.A , Pınar. Y. (2010). "Macroeconomic impact of remittances on output growth: evidence from Turkey". *ERC Working Papers in Economics 10/02.*
- Toda, H. Y. & Yamamoto, T. (1995). Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes . *Journal of econometrics,66 (1)*, pp: 225- 250.
- Tolcha .T, Rao.N . (2016). " The Impact Of Remittances On Economic Growth In Ethopia " . *Indian Journal of Commerce & Management Studies , Vol 7 , N° 2*, pp: 1-15 .
- Woodruff. C, Zenteno. R. (2007). Migration networks and microenterprises in Mexico. *Journal of Development Economics, Vol 82* , 509–528.
- World Bank, Global Economic Prospects. (2006). " Economic Implications of Remittances and Migration ". *World Bank; Washington D.C.*